

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الفقه الاسلامي على القوانين الغربية

بقلم المحامي خليل غصن

محاضرة القيت في مركز أبو بكر الصديق

عام 2007

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه. اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وفقهنا في الدين. أما بعد،

فإن قيمة أي محاضرة مرتبط بهدف إلقائها. وهدف هذه المحاضرة هو إزالة الغبار عن وقائع مطموسة وغير معلومة أخفاها المؤرخون الغربيون عمداً وساهم بنوا امتنا معهم عندما لم يיעدوا مادة التاريخ في المناهج الكليات المختلفة.

هدف هذه المحاضرة هو إعادة الاعتبار إلى الفقه الإسلامي، وإلى دحض المقاولات التي قيلت عن جموده وعن عدم تطوره.

هدف هذه المحاضرة هو بيان أن الإسلام ليس فقط صلاة وزكاة وحج وإنما هو نظام إجتماعي شامل وكامل. هدف هذه المحاضرة هو محاولة إيجاد الشعور بالاعتزاز ما أنعم الله علينا وعلى إثمائنا ومكانتنا بين الشعوب. هدف هذه المحاضرة هو الدعوة إلى العودة لتطبيق الشريعة وإذا كنا سنتكلم عن أمر في الماضي فذلك لأن كتب التاريخ جاءت خالية عنه ومن المعلوم في العلوم السياسية أن الوقوف على سنن الشعوب الماضية مهم لصناعة المستقبل.

تؤثر القوانين الغربية بالفقه الإسلامي: لماذا هذا العنوان: لقد وصل تقليد الشعوب العربية للدول الأوروبية درجة الاعتقاد شبه الكامل أن هذه الدول هي مصدر الحضارة والرقى. ونحن بدورنا نريد أن نكشكش الغطاء على حقيقة يخفيها المؤرخون أن الدول الغربية كانت تعيش عصراً مظلماً متأخراً وجاء الفقه الإسلامي ليسهم في ترقية الفكر القانوني الغربي. بل أن القانون المدني الفرنسي مأخوذ 90% منه من المذهب المالكي.

وقائع تاريخية:

إن المذهب المالكي بدأ تطبيقه في الأندلس منذ (711م . 93هـ) أدخله زياد بن عبد الرحمن القرطبي. وبقوا في أوروبا حتى (1492 . 977هـ) أي لمدة 700 سنة.

طوال هذه 700 سنة كان الأوروبيون يرسلون طلابهم إلى الدول الإسلامية التي امتدت حدودها حتى شملت جنوب فرنسا ومدن مثل ليون بواتيه كانوا يرسلونهم لأخذ العلم وقد وصل تبوأ الفقه الإسلامي مكانة دفع بعض رجال الحكم إلى الاسفغانة بإنشاء مجلساً استشارياً من العلماء المسلمين كما هو الحال مع وليم الثاني (1166 . 1184). بل وكما أن بعضاً من الناس في يوحنا نراهم يتكلمون اللغة الفرنسية والإنكليزية فيما بينهم فإننا نقول أن تأثير الحضارة الإسلامية على الدول الأوروبية في القرون السابقة جعلت بعض الملوك يكتبون مراسيمه باللغة العربية.

روجر الأول (1061 . 1101م).

وقد إنتشرت أحكام الفقه الإسلامي في كافة أنحاء أوروبا على إثر السنوات 700 التي أمضاها المسلمون في هذه القارة بل إنه حتى بعد مغادرة المسلمون لهذه القارة فإن أحكام الفقه الإسلامي ظل الأوروبيون يطبقونها كونهم نشؤوا عليها فأضحت هذه الأحكام أعرافاً وتقاليد واستمروا على اتباعها وبقي التأثير مستمراً حتى بعد خروج المسلمون من غرناطة ففي أواخر القرن الثامن عشر غزا نابليون بونابرت المغرب العربي حتى عكا. وهناك تعرف على الفقه المالكي وعند عودته إلى فرنسا وضع القانون المدني الفرنسي في العام 1804م. وهذا القانون مأخوذ 90% منه من المذهب المالكي وهذا الرقم ليس عشوائياً بل نتيجة دراسة مقارنة بينهما وكما أن التأثير وصل إلى دولة المجر التي حكمها العثمانيون 150 سنة.

إن ما تم ذكره ليس من قبيل الكلام العاطفي إنما هو سرد لوقائع ثابتة باقرات صادرة عن علماء أوروبيون أنفسهم نذكر منهم "W. Hols worth: "History of English law" و "Watt. Montgomery: "Influence of Islam on the medieval Europe".

ونتيجة دراسات ومقارنات قام بها علماء مسلمون نذكر منهم: مخلوف المنيأوي القاضي في عهد الخديوي إسماعيل (1787) الذي أجرى مقارنة بين القانون الفرنسي والفقه المالكي، وقصري باشا وزير العدل في أواخر القرن التاسع عشر، وسيد عبد الله علي حسين صاحب المقارنات التشريعية الذي أثبت أن التشابه بين الفقه المالكي والقانون الفرنسي بلغ 90%. وهذه الدراسات المقارنة لا تزال مستمرة حتى تاريخنا في كليات الحقوق.

ولإعطاء أمثلة على المسائل التي أخذ بها القانون الأوروبي عن الفقه الإسلامي:

والرضائية في العقود أي أن العقد ينشأ بإيجاب وقبول.

- سن البلوغ القانوني 18 سنة.
- الأوراق التجارية لا سيما الشيك.
- عقد الرهن.
- عقد المزارعة.
- الشركة المحدودة المسؤولة.
- القانون البحري الإسلامي هو مصدر القانون البحري المعاصر إبحار السفينة . سند الشحن . مسؤولية الناقل في حالة التلف الناتج عن قوة قاهرة.

طبعاً ولكي نكون منصفين، ونحن قوم لا نعامل الآخرين بالمثل ولكن بما تتضمنه قيمنا وأخلاقنا، نعتزف أن القانونيين الأوروبيين أضافوا جديداً فقد امتازوا وبرعوا في تنظيم الأحكام وتقنياتها وبرعوا في تقسيمات القانون أي بتعبير آخر الجواني التنظيمية والأجرائية ومسائل التوثيق العقاري والولادات والوفيات وقد لاقت استحساناً لدى الدولة العثمانية التي وضعت على أثره مجلة الأحكام العدلية على النسق الأوروبي وليس في ذلك ما يخالف الشريعة الإسلامية. ولكن يبقى أن موضوع الأحكام هي ذات مصدر إسلامي.

ما تم ذكره لا يجله المؤرخون الغربيون وهم في مناسبات عدة نوهوا بأهمية ورقي الفقه الإسلامي مثل محكمة العدل الدولية التي اعتبرت في حكمها تاريخ 2958/8/23 أن أحكام الشريعة هي إحدى الأنظمة القانونية في المجتمع.

من الواقع لا يهمننا ما يقوله الغير فينا، بل المهم أن نفتخر نحن بما لدينا ونعتد به ونتمسك بحضارتنا. ولكن كيف.

وإذا أردت أن آخذ مثلاً حاضراً فلنلاحظ مدى سرعة إنتشار المصارف الإسلامية والنظام المالي الإسلامي في العالم. وهناك جامعات ترحب أشد الترحيب بكل طالب يحضر شهادة الدكتوراه في هذا المضمار.

وسائل المعالجة:

هذه الوسائل هي على مسؤولية الجميع دون استثناء وهي على شقين:
الشق النظري الذي يشتمل على التوعية والدعوة من خلال تكثير المحاضرات والمؤتمرات لا سيما في وسائل الإعلام وجعل مادي فقه المعاملات والقانون المقارن من ضمن مناهج كليات الشريعة وكليات الحقوق.
أما الشق التطبيقي فهو من خلال الإلتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية لحل الخلافات الناشئة في المسائل المدنية والتجارية وهذا ممكن من خلال مؤسسة التحكيم.

في الختام أدعوا الله أن يستخدمنا جميعاً في سبيل الدعوة. والمهم أن يثق كل فرد موجود في هذه القاعة وخارجها أن يختلف عن الآخر وأنه بذلك ليس إنساناً عادياً بالتالي أن له دور خاص فيه فليؤده والله لا ينظر إلى حجم العمل بقدر ما ينظر إلى مدى الإخلاص فيه.